أوراق في الفكر الاقتصادي النظري

مايكل روبرتس: التعددية في علم الاقتصاد: التيار الرئيسي، وغير الأرثودوكسي، والماركسي

Michael Roberts
Pluralism in economics: mainstream, heterodox and Marxist

يمكن قراءة النص الإنجليزي في موقع الكاتب باستخدام هذا الرابط:
https://thenextrecession.wordpress.com/2019/04/03/pluralism-in-economics-mainstream-heterodox-and-marxist/

ترجمة: مصباح كمال

كان مؤتمر إعادة التفكير بالاقتصاد Rethinking Economics conference الذي عقد في نهاية الأسبوع الماضي [30-31 آذار 2019، جامعة گرينيج] حول التعددية في الاقتصاد ممتازاً، إذ قام المنظمون في Greenwich Rethinking Economics بعمل رائع في جمع مجموعة من كبار المتحدثين حول العديد من جوانب الأفكار الاقتصادية الحديثة: المالية وعدم المساواة والإمبريالية وقضايا الجندر. وحتى أنهم تمكنوا من إقناع مايكل كومهوف Michael Kumhoff كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا بالتحدث عن التطورات التعددية في الاقتصاد. وكان الإقبال على المؤتمر بأكمله ينافس التجمعات الأكثر شهرة للاقتصاد الراديكالي.

لكن التطور الأكثر تشجيعاً بالنسبة لي كان عقد جلسة منفصلة حول مساهمة ماركس في الاقتصاد الحديث. لقد استهدف مؤتمر إعادة التفكير في الاقتصاد Rethinking Economics على الصعيدين الوطني والدولي إلى توسيع نطاق الفكر الاقتصادي بما يتجاوز تيار الأرثودوكسية الكلاسيكية الجديدة السائدة (mainstream neoclassical orthodoxy) والتي فشلت بشكل كبير في توقع أو تفسير أو حل الانهيار المالي العالمي والركود العظيم الذي تلا ذلك. ولكن حتى الآن فإن البديل في إعادة التفكير كان تحت هيمنة الكينزيين وما بعد الكينزيين مع غياب الاقتصاد الماركسي عموماً.

لذلك كان رائعاً أني دُعيت لعرض أطروحة مساهمة الاقتصاد الماركسي، جنباً إلى جنب مع كارولينا ألفيس Carolina Alves, the Joan Robinson fellow at Girton College, Cambridge. من كلية گيرتون، جامعة كامبريدج. أوجزت في عرضي (انظر هنا The contribution of Marxian economics)، الاختلافات في النظرية والسياسة الاقتصادية ، سواء على صعيد الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي micro

and macro بين الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الجديد السائد (Mainstream)، وبدائله غير الأرثوذوكسية المغايرة heterodox alternatives (الكينزية، ما بعد الكينزية، المؤسساتية والنمساوية) من جانب والفكر الاقتصادي الماركسي من جانب آخر.

في قناعتي توجد ثلاث مدارس فكرية اقتصادية – وهو أمر وجده بعض المشاركين من الجناح غير الأرثودوكسي غريباً. لماذا لا يندرج الاقتصاد الماركسي داخل الاقتصاد غير الأرثودوكسي؟ بالنسبة لي، كانت الإجابة بسيطة. هناك شيء واحد يوحّد التيار الرئيسي السائد والتيار غير الأرثودوكسي (في كل أشكاله) وشيء واحد يتميَّز به الاقتصاد الماركسي: وهو نظرية العمل للقيمة وفائض القيمة. ينكر الكلاسيكيون الجدد وجميع الاقتصاديين غير الأرثودوكسيين من كينز إلى كاليتشكي وروبنسون ومينسكي وكين وأصحاب النظرية النقدية الجديدة MMTers صحة وأهمية مساهمة ماركس الرئيسية في فهم النظام الرأسمالي: كونه نظام للإنتاج من أجل الربح؛ وأن الأرباح تنشأ من استغلال قوة العمل – حيث تنشأ القيمة وفائض القيمة. إن القيمة، وفق النظرية الماركسية لا تنشأ من المنفعة الحدية (الإشباع الفردي) marginal utility أو الإنتاجية الحدية (العائد على مدخلات العوامل marginal productivity ولكن من الاستغلال، الذي يتجسد في بيع السلع لجني الأرباح.

إن الرأسمالية هي اقتصاد نقدي حيث يكون الإنتاج من أجل الربح، وليس من اجل الحاجة. إن هذا الواقع الواضح بشكل صارخ ينكره التيار الرئيسي (حيث لا يوجد ربح "على الهامش" "at the margin" no profit) وأيضاً من قبل غير الأرثودوكسيين الذين يقبلون إما بالنظرية الحدية marginalism أو يحسبون أن الربح يأتي من "الاحتكار" أو "القوة" أو من تعاظم دور "المالية" 'financialisation' – ولكن ليس من استغلال قوة العمل.

بالنسبة لي، فإن تفسير ماركس ليس **صحيحاً** في الواقع فحسب، بل إنه **ضروري** أيضاً لتوضيح عملية تراكم رأس المال والأزمة المزمنة داخل الرأسمالية – فكل المدارس الاقتصادية الأخرى تفتقر إلى هذا التفسير. في الجلسة التي عُقدت حول ماركس، أكدت كارولينا ألفيس أيضاً على الجانب الرئيسي الآخر لمساهمة ماركس في فهم المجتمع، أي المفهوم المادي للتاريخ. "الوجود الاجتماعي يحدد الوعي" وليس العكس، والتكنولوجيا (قوى الإنتاج) والعلاقات الاجتماعية [الإنتاجية] (ملكية وسائل الإنتاج) هي التي تحدد الصراع الطبقي وأشكال التنظيم الاجتماعي والأيديولوجية. على عكس النظرة المثالية لكينز بأن الاقتصاد السيئ يقع في قبضة فكرة انتهت صلاحيتها لأحد الاقتصاديين، فإن الفكر الاقتصادي السائد يقتصر على تبرير الوضع

الـراهن للرأسـمالية لأن الاقتصـاديين يعملـون فـي نهايـة المطـاف مـن أجـل المصـالح المادية لـرأس المـال economists ultimately work for the material interests of capital, علـى حسـاب العلـم. وهكـذا كـان الهـدف الرئيسـي لمـاركس هـو "نقـد الاقتصـاد السياسي" – العنوان الفرعي لكتاب **رأس المال**.

انصـب نقـدُ نظريـة مـاركس للقيمـة، علـى الأقـل كمـا عبـر عنهـا الحضـور فـي جلسـة مـاركس، علـى أن مـاركس عفـا عليـه الـزمن: لقـد كـان علـى مـا يـرام فـي شـرح الاقتصـادات الصـناعية فـي القـرن التاسـع عشـر وحتـى اسـتغلال العمـال فـي الاقتصـادات الناشـئة الآن، لكنـه لـيس لـه أي صـلة بالاقتصـادات الحديثـة القائمـة علـى الخـدمات التكنولوجيـة الفائقـة للاقتصـادات الرأسـمالية المتقدمـة. كـان جـوابي: أخبـر ذلـك للعمـال فـي [شـركة] الأمـازون. بشـكل عـام، فـإن معـدلات الاسـتغلال فـي الاقتصـادات المتقدمـة آخـذة فـي الارتفـاع، ولـيس فـي الانخفـاض. كـان النقـد الآخـر هـو أن مـاركس لـم يخبرنـا سـوى القليـل عمـا حـدث فـي الاتحـاد السـوفيتي أو الصـين – وهـذا صـحيح إلـى حـد مـا، لكـن **رأس المـال** يتعلق بالرأسمالية ونقد الاقتصاد السياسي، وليس اقتصادات ما بعد الرأسمالية.

كـون أن تجاهـل أو رفـض نظريـة القيمـة التـي وضـعها مـاركس مـن جانـب الاقتصـاد غيـر الأرثودوكسـي مماثـل لتيـار الاقتصـاد السـائد انكشـف فـي الجلسـة حـول دور النقـود والماليـة فـي الاقتصـادات الحديثـة. فقـد قـدم جـو ميتشـيل Jo Michel، وهـو اقتصـادي ينتمـي إلـى المدرسـة مـا بعـد الكينيزيـة مـن جامعـة غـرب إنجلتـرا، وصـفاً ممتـازاً وواضـحاً لـدور النقـود. لكنـه عنـدما سُـئل عمـا إذا كانـت أي نظريـة للنقـود والائتمـان تتطلـب دعمـاً مـن نظرية القيمة، أجاب (بعد بعض التردد) **"ربما لا."**

وبالتـالي، [وفقـاً لهـذا الموقـف] يجـب فصـل النقـود والماليـة عـن القيمـة والسـلع ويكـون لهمـا [النقـود والماليـة] دور مسـتقل (أو حتـى مُحـدِد) فـي الرأسـمالية بـدلاً مـن إنتـاج القيمـة وفـائض القيمـة. هـذا، بـالطبع، هـو بالضـبط مـا تسـتنتجه النظريـة النقديـة الحديثـة modern monetary theory (MMT) also ends up – مفصـولةً عـن ركيـزة القيمـة والـربح ونافيـةً للعلاقـات الاجتماعيـة للإنتـاج الرأسـمالي. إن التحليـل غيـر الأرثودوكسـي، ومـا بعـد الكينـزي ونظريـة النقـود الحديثـة يتجاهـل الملكيـة الخاصـة لوسـائل الإنتـاج واسـتغلال أولئـك الـذين لا يملكـون غيـر قـوة عملهـم. كمـا قـال جـو ميتشـيل، لا يمكنـك إصـلاح التغيـر المنـاخي أو عـدم المسـاواة مـن خـلال العمـل النقـدي. أود أن أضـيف إنـه لا يمكنـك تجنـب الأزمات المنتظمة في الرأسمالية بتدابير نقدية أو مالية فقط.

في الجلسة نفسها، جادلت فرانسيس كوبولا Frances Coppola، وهي اقتصادية غير أورثودوكسية تدير مدونة خاصة بها، بأن الأزمات كانت حقاً نتاجاً لنقود قليلة جداً تطارد الكثير من السلع (في إشارة إلى تعليق إيرفينج فيشر أثناء الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين). لكنها حسبت أن ضخ النقد من البنوك المركزية على غرار التيسير الكمي بعد الكساد العظيم قد فشل في دفع الاقتصادات الرأسمالية للأمام لأن البنوك لن تقرض. هناك "خوف وعدم يقين" وهو ما يمنع البنوك من الإقراض، والشركات من الاستثمار والناس من الإنفاق. هذه الحجة تدور حول فكرة كينز حول تدني "النزعة الحيوانية" [لدى المستثمرين]. وهي ترى أن الأزمات والكساد الطويل هي نتيجة للتغيرات في "سيكولوجية" المستثمرين والمستهلكين ولا علاقة لها بربحية رأس المال. عند سؤالها، إذا كانت الأزمات ناتجة عن الخوف وعدم اليقين، فما الذي يمكن أن نفعله للتخلص من هذه المخاوف؟ أجابت بأنه علينا فقط الانتظار حتى تعود "الثقة"!

رفضت كوبولا أيضاً الحاجة إلى نظرية للقيمة أو الربح. بدلاً من ذلك، فهي تعتقد أن النقود تخضع لسيطرة "هياكل القوة" (المؤسسات المالية؟) ولا ترتبط بالقيمة. في الواقع، في لقاء سابق نظمته Rethinking Economics قبل بضع سنوات، عقدت كوبولا جلسة حول نظرية القيمة in a previous event organised by Rethinking Economics some years ago, Coppola did a session on value theory حيث رفضت تماماً نظرية ماركس للقيمة لصالح نظرية المنفعة الحدية للتيار الرئيسي. يبدو لي أن المدارس غير الأرثودوكسية، في رفضها لنظرية القيمة التي وضعها ماركس أو الحاجة إلى أي نظرية للقيمة، ينتهي بها المطاف إلى تبنّي النظرية الحدية للكلاسيكية الجديدة.

حضرت أيضاً جلسة حول التبعية والإمبريالية حيث أوضحت إنگريد هارفولد Ingrid Harvold من جامعة يورك جميع أشكال ما يسمى بنظرية التبعية، أي أن الاقتصادات الطرفية "الناشئة" تعتمد إلى حد كبير على المركز الإمبريالي بحيث لا يمكنها التطور والنمو بأي شكل حقيقي. هناك العديد من الاختلافات حول أسباب هذا التبعية من انخفاض معدلات التبادل التجاري بسبب اختلاف مستويات الإنتاجية، والسيطرة الاحتكارية على التمويل والتكنولوجيا من قبل الاقتصادات الإمبريالية، وانخفاض الأجور والاستغلال الفائق لـ "الجنوب".

قدم توني نورفيلد، مؤلف كتاب "السيتي" The City، الذي استعرضته من قبل، تعريفه للإمبريالية presented his definition of imperialism كقوة احتكارية من قبل

الدول الكبرى المدعومة من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة. هذه القوة الاحتكارية تمنح الدول الإمبريالية حرية وصول وسيطرة أفضل على التكنولوجيا. أظهر نورفيلد مع "مؤشر القوة الإمبريالية" 'imperialist power index' أن هناك بالفعل عشرة أو أكثر من البلدان التي يمكن اعتبارها إمبريالية مع بقية الدول الأخرى مجرد بلدان خاسرة also-rans. لكنه حذَّر من الرأي القائل بأن المالية هو كل شيء. فالقوة المالية تنبع من القوة الإنتاجية والتكنولوجية. والأزمات المالية هي أحد أعراض الأزمة الأساسية في الرأسمالية، عندما لا يسير الدين مع إنتاج القيمة.

نعم، كان ذلك هو أهم ما لدي في هذا المؤتمر الممتاز. يقف الاقتصاد السياسي الماركسي منفصلًا عن النظريات السائدة وعن النظريات غير التقليدية لأنه يستند على نظرية القيمة القائمة على استغلال قوة العمل. هذا هو المفتاح، لكل من العلاقات الاجتماعية للإنتاج ودور النقود، ولكن أيضاً لأسباب الأزمات والهيمنة الإمبريالية. إن الربح هو القوة الدافعة للاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي، ولذلك فإن ما يحدث للأرباح وربحية رأس المال هو العامل الحاسم في الأزمات. وبالتالي لا يمكن التخلص من الأزمات بشكل دائم من الاقتصادات الحديثة حتى يتم استبدال الاقتصاد الرأسمالي الذي يحركه الربح. إن محاولة "إصلاح" المالية من خلال التنظيم [الضوابط]؛ أو الركود من خلال التحفيز المالي أو النقدي، كما يركز عليه الاقتصاديون غير الأورثودوكسيون، محكوم عليه بالفشل.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 7 نيسان 2019

http://iraqieconomists.net/